

Distr.: General
6 June 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البنود ٢٦ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٨٨ و ٩٤ و ١٠٨
و ١٠٩ من جدول الأعمال
نحو إقامة شراكات عالمية
منع نشوب النزاعات المسلحة
الحالة في الشرق الأوسط
الحالة في أفغانستان
حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار
الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير
مؤتمر نزع السلاح
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط
المراقبة الدولية للمخدرات
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة
الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني بأن أحيل إليكم إعلان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن
الجماعي الصادر في القمة المعقودة في موسكو، في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



وأرجو ممتنة تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٦ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٨٨ و ٩٤ و ١٠٨ و ١٠٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرغانيم آيتيموفا

السفيرة

الممثلة الدائمة لجمهورية كازاخستان

لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

إعلان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي

يتزايد اتجاه العالم إلى تشكيل نظام للعلاقات الدولية متعدد الأقطاب، وإلى تكثيف التفاعل على الصعيدين العالمي والإقليمي. ففي مجال ضمان الأمن، لا يزال يوجد عدد من العوامل السلبية، يرتبط بعضها بتكرار التدخل بالقوة في حالات الأزمات، ومحاولات العمل خارج إطار قواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها عالمياً.

وفي الوضع الدولي الراهن، يكتسب أهمية خاصة تعزيز جدول أعمال موحد إيجابي للمجتمع الدولي، وكفالة سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية للعلاقات الدولية. فلا يمكن تقديم حلول شاملة وطويلة الأمد للنزاعات القائمة إلا من خلال الوسائل السلمية، وعن طريق الحوار السياسي.

ولا تزال الأمم المتحدة تشكل ركيزة العلاقات الدولية والتعاون الدولي المتكافئ. فلديها شرعية فريدة وتملك السلطة اللازمة للتصدي، بشكل مناسب، لشتى أنواع التحديات والتهديدات الراهنة. فالأمم المتحدة هي التي ينبغي أن تواصل توفير القيادة السياسية والقانونية والأخلاقية في مواجهة التحديات العالمية، وإرساء مبادئ ومعايير عادلة للتفاعل ورصد تطبيقها، وتوفير ما يلزم من مساعدة ودعم للدول التي تحتاج إلى ذلك.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون في مجال بناء السلام، ونؤكد على أهمية تنمية التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

ويشكل تنامي دور المنظمات الإقليمية سمة أساسية من سمات المرحلة الحالية من مراحل تطور العلاقات الدولية. ونحن نعتقد أن عمل الكيانات الإقليمية بفعالية يمثل، في عالم اليوم، عنصراً مهماً في تشكيل البنية العالمية الجديدة. ورابطات ومؤسسات التكامل في منطقة رابطة الدول المستقلة تسهم في هذه العمليات.

وتمثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي أداة رئيسية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها.

وفي العام الذي تحل فيه الذكرى السنوية العشرون لتوقيع معاهدة الأمن الجماعي، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نؤكد من جديد التزامنا بالمقاصد والمبادئ الواردة في المعاهدة، واستعدادنا لمواصلة تطوير وتعميق علاقات التحالف الشامل في مجال السياسة الخارجية وفي المجال العسكري وفي مجال التكنولوجيا العسكرية، وكذلك في مجال التصدي للتحديات والتهديدات الدولية للأمن والاستقرار العابرة للحدود الوطنية.

ونحن نؤيد تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتشمل أولوياتنا توفير الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزؤ لجميع الدول كشرط لإحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي وتعزيز نظم عدم الانتشار، ودعم عملية إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في شتى أنحاء العالم، فضلا عن توفير ضمانات الأمن وإنفاذها.

وإننا نؤكد من جديد تأييدنا الشديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونرحب بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيزها، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار عملية الاستعراض الجديدة للمعاهدة التي بدأت في عام ٢٠١٢. ونؤيد تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوسائل منها إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للاتفاقات المبرمة مع الوكالة بشأن الضمانات.

ويجب أن تشمل الخطوات الهامة في عملية نزع السلاح النووي وفي تعزيز نظام عدم الانتشار التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والشروع، في إطار مؤتمر نزع السلاح، في إجراء مفاوضات بشأن إعداد معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية لأغراض تصنيع الأسلحة النووية؛ وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ونلاحظ مع الارتياح بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ونؤكد على دور هذه المنطقة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وأيضا في تشجيع التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفي إعادة التأهيل البيئي للمناطق المتضررة من التلوث الإشعاعي.

وإننا لعلى قناعة بأن الإسراع في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط من شأنه أن يسهم في إيجاد حل شامل لمسائل تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وأن ييسر بناء الثقة بين الجيران في المنطقة وإقامة السلام والتعاون فيها. ونرحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر في العام الحالي بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط بمشاركة جميع دول المنطقة.

ونؤكد على تأييدنا غير المشروط للنظم الدولية لحظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية والكيميائية. ونرى في تلك النظم عناصر أساسية وفعالة من عناصر نظام الأمن الدولي.

ونحن نعتبر تنمية الشراكات مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عنصرا هاما من عناصر تعزيز الأمن الدولي والإقليمي، وزيادة الثقة المتبادلة والشفافية وإمكانية التنبؤ.

ونعرب عن استعدادنا لبذل جهود مشتركة مع بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، وخاصة في المجال السياسي والدبلوماسي، من أجل التصدي لانتشار الصواريخ الباليستية على أساس الإدراك المشترك للتحديات والتهديدات الراهنة، وذلك مع الامتناع بشكل متبادل عن محاولات توفير الأمن الذاتي على حساب أمن الآخرين.

ونؤكد من جديد أن قيام أي دولة أو مجموعة دول من جانب واحد بنشر منظومات الدفاع الاستراتيجي المضادة للقذائف بدون مراعاة المصالح المشروعة للبلدان الأخرى، وبدون توفير ضمانات ملزمة قانونا لتلك البلدان، يمكن أن يلحق الضرر بالأمن الدولي وبلاستقرار الاستراتيجي في أوروبا وفي العالم بأسره.

ونؤيد تكييف بنية الأمن الأوروبي المشتركة حسب واقع الوضع الدولي الراهن. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا لمبادرة الاتحاد الروسي المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن الأمن الأوروبي؛ وهي صك ملزم قانونا من شأنه تعزيز مبادئ الأمن غير القابل للتجزؤ والمتكافئ لجميع دول المنطقة الأوروبية - الأطلسية في القانون الدولي.

ونرى من غير المقبول القيام بأي محاولة لاستخدام تدابير الضغط السياسي والاقتصادي ضد الدول، بما في ذلك ضد الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك مع مراعاة أن الحوار المتكافئ القائم على الاحترام هو وحده الذي يمكن أن يساعد على تسوية الخلافات بينها.

ونؤكد من جديد التزامنا بالغايات والأهداف الواردة في إعلان أستانا لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونؤيد تعزيز مصداقية وأهمية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منظومة العلاقات الدولية الراهنة بوصفها الشكل الأنسب للحوار السياسي المتكافئ الذي يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

ونرى أن من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى ترشيد أنشطة مؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك مهامها، وصياغة ميثاقها، وتنسيق أنشطتها الإنسانية ومشاركة المنظمات غير الحكومية فيها، ومواءمة القواعد الموحدة لمراقبة الانتخابات الوطنية

تماشيا مع قواعد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتشجيع التسامح وعدم التمييز، والوقوف ضد مظاهر النازية الجديدة في أوروبا اليوم.

ونؤيد تعزيز أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال مواجهة التحديات والأخطار العابرة للحدود الوطنية التي تتهدد الأمن، من قبيل الإرهاب والتطرف الديني والجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة غير القانونية.

ونشاط ما انعقد عليه إجماع المجتمع الدولي بعد الحادث الذي وقع في محطة "فوكوشيما - ١" النووية لتوليد الطاقة بشأن ضرورة بذل جهود جماعية ترمي إلى تعزيز أمان محطات الطاقة النووية. ونشير إلى ضرورة تحسين الإطار القانوني الدولي للأمان النووي، ولا سيما اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي. وفي اعتقادنا أن ذلك سيسهم في التعجيل باستعادة الثقة في الطاقة النووية، التي تُعد أحد أهم المصادر لتلبية الاحتياجات التنموية لدى البشرية إلى الطاقة.

ويثير الوضع في أفغانستان، المتاخمة لمنطقة مسؤولية المنظمة، قلقا بالغا، لأن الاتجار بالمخدرات المصنعة بشكل غير قانوني في أفغانستان وتهريبها ما زال يشكلان تهديدا للسلام والاستقرار الدوليين؛ وتؤثر الأنشطة الإرهابية في أفغانستان سلبا على أمن بلدان آسيا الوسطى.

ونؤكد من جديد استعدادنا لتقديم كامل دعمنا لتحويل أفغانستان إلى دولة يعمها السلام والازدهار وتنعم بالاستقلال والحياد وتخلو من الإرهاب والمخدرات ومن الوجود العسكري الأجنبي. ونعتقد أن سحب قوة المساعدة الأمنية الدولية يجب أن ينفذ بموجب قرار يصدر عن مجلس الأمن بعد تقديم تقرير عن تنفيذ ولاية تلك القوة.

ويساورنا القلق حيال نزعة التدخل باستخدام القوة في حالات الأزمات، الذي يشكل خرقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه، ونؤكد على أهمية استخدام الوسائل السلمية لحل النزاعات، مع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وإذ نؤكد من جديد على ضرورة تسوية قضية ناغورنو - كاراباخ بالوسائل السلمية حصرا، فإننا نشدد على أهمية الانتهاء قريبا من صياغة المبادئ الأساسية لتسوية قضية ناغورنو - كاراباخ، التي يقوم بدور الوساطة فيها رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وأحكام وثيقة هلسنكي الختامية، ولا سيما ما يتعلق منها بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والسلامة الإقليمية للدول، والمساواة في الحقوق، وحقوق الشعوب في تقرير المصير.

ونعرب عن قلقنا إزاء تزايد التوتر بشأن إيران. فأي تطورات تتسم بطابع المواجهة، وخاصة في ضوء انعدام الاستقرار بوجه عام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تنذر بعواقب وخيمة لن تؤثر فقط على بلدان المنطقة المتاخمة مباشرة لمنطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بل وعلى المجتمع الدولي بأسره.

وفي ظل هذه الظروف، نهيب بجميع أعضاء المجتمع الدولي ممارسة أقصى قدر من الإحساس بالمسؤولية ومن ضبط النفس، وتحاشي أي تصريحات وبالأحرى أي أعمال من شأنها أن تزيد من تصاعد حدة المواجهة.

ويدعو تطور الوضع في سوريا وحولها إلى قلق شديد. ونحن نؤيد أن يقوم السوريون أنفسهم بالتغلب على الأزمة في أقرب وقت، مع احترام سيادة الجمهورية العربية السورية. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة وقف أعمال العنف في البلد فوراً، وبدء حوار سياسي شامل بين السلطات والمعارضة، بدون أي شروط مسبقة، ومواصلة الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لما فيه مصلحة جميع المواطنين السوريين.

ونتوقع من الأطراف تنفيذ خطة السيد كوفي عنان، المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا. ونؤيد القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن الحل السلمي للوضع في سوريا.

ونحن مقتنعون بضرورة حل الخلافات السياسية الداخلية الملحة في الدول العربية بالطرق السلمية وفي إطار دستوري، من خلال حوار وطني شامل ودون أي تدخل خارجي. ومهمة المجتمع الدولي هي كفالة ألا يتحول الشرق الأوسط إلى مصدر لتحديات جديدة للاستقرار والأمن الدوليين، ولنظام عدم الانتشار، وللحوار بين الحضارات. ويتحمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن ذلك. وينبغي أن تصاغ القرارات المتخذة في محافل الأمم المتحدة استناداً إلى وقائع موضوعية وإلى الإطار القانوني الدولي.

ويجب ألا يصرف ما يحدث من اضطرابات في العالم العربي اهتمام المجتمع الدولي عن جهوده الرامية إلى إيجاد حلول للنزاعات التي طال أمدتها في المنطقة. وفي ذلك السياق، نشدد على ضرورة إحراز تقدم نحو تسوية عربية إسرائيلية شاملة تقوم على الأسس القانونية الدولية المعروفة، بوسائل منها إقامة دولة فلسطينية مستقلة مترابطة الأجزاء ولديها مقومات الحياة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، تتعايش في سلام وأمن مع جميع جيرانها.

ونحن ننادي بتوسيع نطاق التعاون مع منظمة شنغهاي للتعاون في المسائل الأمنية وفي الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات والتهديدات الراهنة.

ونحن على استعداد للتعاون مع المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، وأيضاً في الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الإقليمي. ونؤكد مجدداً استعدادنا لتقديم دعم مستمر لجدول أعمال موحد إيجابي في الشؤون العالمية، وللتخفيف من حدة النزاعات، وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية للعلاقات ما بين الدول.

موسكو،

١٥ أيار/مايو ٢٠١٢